البناء
السنة السابعة / الجمعة / 5 حزيران 2015 / العدد 1798
Seventh year / Friday / 5 June 2015 / Issue No. 1798

النعيمي... آخر من يعلم في سوق النفط

مرفان شيخموس

لا يكاد يصدر تصريح أو تقرير عن أحد أقطاب السياسة النفطية حتى تتسابق الوسائل الإعلامية والخبراء الاقتصاديون لعرض التفسيرات والتحليلات ليظهر أحدهم بأنّ السماء ستمطر ذهباً، فيما يناقضه الآخر ويعدّ العدة لجفاف المحيطات مجدّداً.

«يقيس نجاحاته بمقدار تزايد طول ظله في الصحراء» هذا المثل الشائع هو الأنسب للتعليق على تصريحات وزير يُعّد أحد أقطاب السياسة النفطية.

أمسى علي النعيمي أحد أبرز الوجوه على شاشات التلفزة لكثرة التصريحات التي يدلي بها هنا وهناك وهو يتوقع أن ينتعش الطلب على النفط في النصف الثاني من العام 2015 مع تراجع المعروض وذلك في علامة على نجاح الاستراتيجية السعودية الرامية إلى الدفاع عن حصتها في السوق، وفق كلام النعيمي.

ويكمل الوزير حديثه محاولاً إيصال الفكرة إلى الوسائل الإعلامية التي اعتادت على تصريحاته، ويقول: «من المحتمل أن تقترح السعودية عدم تغيير السياسة الإنتاجية لأوبك في اجتماع المنظمة القادم». ويدفع سوء تقدير النعيمي عبر إعلانه أنّ الطلب ينتعش والمعروض يتباطأ، وتقرير مؤسسة «الجدوى» السعودية للأبحاث في التاريخ نفسه لكلام النعيمي إلى طرح عشرات الأسئلة، حيث أشار البيان إلى أنّ احتياطي السعودية من العملات الأجنبية انخفض 49 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من 732 مليار دولار نهاية عام 2014 إلى 683 مليار دولار أواخر نيسان من عام 2015 والسبب تراجع أسعار النفط العالمية.

وأضاف البيان: «في شهري آذار ونيسان وحدهما بلغ حجم التراجع

31 مليار دولار»، متوقعاً أن تسجل المملكة عجزاً في الموازنة قدره 107.7 مليار دولار في عام 2015، مقارنة مع توقعات الحكومة بـ39 مليار دولار.

ورجح البيان أن يكون سبب ذلك انخفاض عائدات النفط إلى 171.8 مليار دولار، من 285 ملياراً العام الماضي، أي بنسبة 39 في المئة، في حين لا يزال الإنفاق مرتفعاً.

ويستمر صدور البيانات المناقضة لكلام النعيمي من الداخل والخارج، وقد قدر صندوق النقد الدولي الشهر الماضي، في تقريره الإقليمي «أنّ سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في الموازنة السعودية أكثر من 100 دولار للبرميل. «

«الزوج المخدوع آخر من يعلم» مثل آخر يناسب الموقف والواقع الاقتصادي الأليم الذي تعيشه المملكة.

لا شيء يقلق النعيمي، حتى احتمال زيادة إمدادات النفط العراقية أو الإيرانية في وقت لاحق من هذا العام لا تشغل باله، ويرى خبراء في كلامه مغالطات، فطالما أنّ بلاده ليست قلقة حيال زيادة المعروض من النفط الإيراني لماذا كانت عاصفة الحزم ردة الفعل الأولى على قرب توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (5+1) والذي أدى إلى ارتفاع طفيف في أسعار النفط، بحيث صعدت العقود الآجلة لخام نفط برنت الأوروبي إلى 59.71 دولار للبرميل بزيادة بلغت حوالي 6 في المئة، بينما ارتفع سعر النفط الأميركي الخفيف 2.19 دولار ليصل إلى 51.40 دولار؟

السيد النعيمي غير قلق من زيادة المعروض من النفط العراقي، فلماذا تزيد بلاده نشاطها الداعم لتنظيم «داعش في العراق مع حليفها التركي ؟

إنّ سياسات النعيمي ومواقفه السياسية المبطنة ستعرض أقوى الاقتصاديات العربية لزلزال مشابه بزلزال النيبال، والأمر ليس بالمستغرب فمنحة ملكية بصرف أجر شهرين إضافيين لموظفي المملكة سببت عجزاً مقداره 30 مليار دولار في ميزانية آل سعود، ويبدو أنّ زمن الهبات من دون حساب قد ولى.

غصن بحث مع معتوق أوضاع النقابات العربية

التقى الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب رجب معتوق على هامش مشاركته في الدورة 104 لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة حالياً في قصر الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن.

وبحث الجانبان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي تشهدها المنطقة العربية حالياً، وانعكاسات ذلك على أوضاع العمال العرب في البلدان العربية وأمنهم ووضعهم المعيشي والاجتماعي، وانعكاسات ما يجرى من صراعات ومقاومة شرسة للجماعات الإرهابية التي ازداد انتشارها بصورة لافتة على الوضع النقابي، والتنظيم النقابي في البلدان العربية قاطبة.

ودعا غصن «العمال العرب إلى توحيد الصفوف وتعزيز التضامن في ما بينهم وتقوية جبهتهم العمالية العربية في إطار الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وألا يسمحوا للخلافات والاختلافات أو التقييمات الهامشية ان تؤثر على نضالهم لأننا جميعاً مستهدفون أمام مخاطر الإرهاب والإرهابيين».

وأكد «ضرورة البحث عن قواعد جديدة لمواجهة هذا الواقع المرير، وأن يسعى العمال العرب جميعاً إلى وضع استراتيجية جديدة تنقذهم من هذا التردي وما قد يضيفه من مآسي وهموم ومتاعب على كل الصعد».

ورشة عمل حول مشروع تقويم الأثر التشريعي

نظم مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ورشة عمل حول مشروع تقويم الأثر التشريعي، شارك فيها خبراء منظمة «سيغما» والإدارات المعنية المهتمة بالدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

وعرضت الخبيرة الدولية في «سيغما» كارن هيل مبادىء تقويم الأثر التشريعي.

ثم قدم الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك عرضاً حول قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، مشدّداً على أهمية دراسة تقويم الأثر التشريعي بخصوصه.

وفيما تناول مدير برنامج «الجودة» في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو تفاصيل قانون المنافسة، فند علي برو وهو محل نظم إدارية رئيسي في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية المبادىء التوجيهية لإعداد دراسة تقويم الأثر التشريعي التي تهدف إلى «الحصول على آلية تسهل معرفة آثار ونتائج التشريعات قبل نفاذها من خلال التواصل والتشاور مع أصحاب العلاقة بشكل مباشر أو غير مباشر، وبما يؤمن الانسجام بين السياسات والتشريعات».

إعادة فتح 4 ملاحم في عكار وإقفال مركز تجميل في صور

أعيد أمس فتح 4 ملاحم من أصل 8 كانت قد أقفلت بناء على أمر من النيابة العامة في الشمال على خلفية حالات التسمم التي سجلت الشهر الماضي في غير منطقة عكارية، على أن يعاد فتح الملاحم الأربع المتبقية اليوم بناء على أمر من النيابة العامة لتتمكن من تسوية أوضاعها.

وفي هذا السياق، أوضح طبيب محافظة عكار الدكتور حسن شديد أنّ «إعادة فتح هذه المحال من قبل النيابة العامة في الشمال جاء بناء على طلب استراحم من أصحابها الذين تعهدوا بتسوية أوضاع ملاحمهم بما يتناسب مع سلامة الغذاء والشروط الصحية التي يجب على أصحاب الملاحم اتباعها». وقال: «إنّ فرق الكشف العائدة إلى وزارة الصحة ستشرف على هذه الملاحم خلال تسوية أوضاعها».

ولفت إلى أنّ «أياً من أصحاب هذه الملاحم ما لم يلتزم المعايير والمواصفات الصحية الواجبة في المهلة المعطاة له لتحسين أوضاع ملحمته سيعرضها للإقفال نهائي».

وفي صور، تمّ إقفال مركز التجميل «قصب» الذي يعمل من دون ترخيص بعد أن قام فريق من وزارة الصحة في المدينة، وبمؤازرة قوى الأمن الداخلي بتفتيش مراكز التجميل والعلاج بالليزر. ووجه الفريق إلى المركز المذكور إنذاراً بعدم مباشرة العمل قبل استيفاء الشروط القانونية.

ويستكمل الفريق عملية التفتيش لتشمل مدينة صور والقرى المجاورة.

مستوردو الخضار دعوا الحكومة إلى إقرار دعم فارق كلفة التصدير

عقدت نقابة مستوردي ومصدري الخضار والفاكهة اجتماعاً برئاسة رئيس النقابة نعيم صالح خليل، وناقشت حسب بيان «الأوضاع السيئة التي آلت اليها حركة تصدير المنتجات الزراعية اللبنانية مؤخراً بعد إقفال معبر نصيب السوري حدود التنف العراقي، اللذين يعتبران الشريانان الرئيسيان الوحيدان للتصدير براً الى معظم الدول العربية، واللذين تسببا بشلّ حركة التصدير منذ أكثر من شهرين».

وأضاف البيان: «استبشر المصدرون خيراً بعدما تبنت الحكومة اللبنانية مطلبهم بدعم التصدير عبر البحر للشاحنات المبردة بواسطة السفن العباره RORO كخط بديل عن المعبران المشار إليهما نظراً إلى أكلافه المرتفعة جداً، والذي بدونه سيقضي على حركة تصدير المنتجات الزراعية كلياً، إلا أنّ تأخر الحكومة في اتخاذ قرارها بتحديد قيمة الدعم المطلوب وتحديد آلية تنفيذه، وفي ظلّ الجمود القائم الذي يسيطر على حركة التصدير، فقد أثار ذلك قلق ومخاوف المصدرين لأنه يهدّد المواسم الزراعية الحالية الدافقة بالكساد، بالإضافة إلى أنه يؤدي حتماً إلى خسارة لبنان أهم أسواقه التقليدية العربية التي عرفها منذ عشرات السنين، وقد بدأ المستوردون فيها يتحولون إلى منتجات بلدان أخرى».

ورأى المصدرون أنّ الحلّ للخروج من هذا الوضع الصعب لا بدّ للحكومة من اتخاذ الإجراءات التالية:

– دفع الزديات المستحقة والمتأخرة من قبل مؤسسة «إيدال» المتبقي عن العام 2013 وكامل العام 2014 والأشهر الأولى من العام 2015 .

– الإسراع في اتخاذ الحكومة القرار بتحديد قيمة الدعم عبر البحر للشاحنات المبردة بواسطة السفن العباره RORO ووضعه موضع التنفيذ فوراً مع آلية تطبيقه، بانتظار معرفة مدى الإجراءات التي تمّ الاتفاق عليها بين الوفد اللبناني الى السعودية برئاسة رئيس الحكومة والسلطات السعودية لتسهيل إخراج المنتجات الزراعية اللبنانية من مرفأ جده إلى الأسواق السعودية بالسرعة اللازمة».

اتحاد بلديات زغرتا نظم مؤتمراً حول الطاقة المتجدّدة

نظم اتحاد بلديات قضاء زغرتا بالتعاون مع شركة «Yellow Eco Energy» مؤتمراً حول الطاقة المتجدّدة وكفاءتها وترشيد استعمالها، في حرم الجامعة الأنطونية في مجدليا قضاء زغرتا حضره ممثلون عن وزراء الطاقة والأشغال والبيئة والزراعة والصناعة والثقافة رئيس غرفة الصناعة والتجارة والزراعة في الشمال توفيق الدبوسي وحشد من المهتمين.

بداية رحبت حسنا سعادة بالحضور مشيرة إلى أنّ «دور الشركات الخاصة بالتنسيق مع الدولة والبلديات والجمعيات غير الحكومية قد يؤدي إلى نتيجة وإنتاج أكبر».

واعتبر ممثل وزير الطاقة آرتور نظريان زياد الزين أنّ «البلديات الناجحة ليست تلك التي تحسن من معدلات الجباية وتراكم الأموال في صناديقها وتخصيصه لأنواع الصرف التقليدية، بل البلديات التي تملك الإرادة والمبادرة على التفاعل مع كل تطور عالمي بما يمكنها من جذب التمويل المباشر أو الهبات النقدية والعينية من المصادر المختلفة».

ثم تحدثت ديان درجاني باسم وزير البيئة محمد المشنوق عن مدى تأثير التلوث على البيئة وكيف تؤثر الطاقة المتجددة إيجاباً على العديد من نواحي الحياة.

أما كلمة شركة «Yellow Eco Energy» فقد ألقتها ممثلة الشركة سناء البنجي معدّدة مصادر الطاقة المتجددة ومشيرة إلى «كفاءتها وكيفية ترشيد استعمالها بين المواطنين».

وحث رئيس اتحاد بلديات قضاء زغرتا زعني مخايل خير المواطنين على «اعتماد الطاقة البديلة لأنها تساهم ليس فقط في خفض منسوب التلوث بل توفر على المواطن الاستهلاك غير المدروس للطاقة وبالتالي توفر عليه اقتصاديا ومادياً».

قرار لوزير المال بإعفاء أرباح الصادرات الصناعية اللبنانية المنشأ من الضريبة

أصدر وزير المالية علي حسن خليل القرار رقم 248 تاريخ 2014/4/15 المتعلق بإعفاء أرباح الصادرات الصناعية اللبنانية المنشأ من 50 في المئة من الضريبة المتوجبة عليها.

و»يستفيد من أحكام القانون رقم 248/2014 الذي أضاف فقرة إلى المادة 5 مكرّر من قانون ضريبة الدخل تقضي بإعفاء أرباح الصادرات الصناعية اللبنانية المنشأ بنسبة 50 في المئة من ضريبة الدخل الباب الأول المتوجبة على الأرباح الصناعية، المؤسسات المكلفة على أساس الربح الحقيقي، سواء كانت مؤسسات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال، المسجلة وفقاً للأصول لدى وزارة المالية ولدى إحدى غرف التجارة والصناعة في لبنان. وإذا كانت مؤسسة صناعية تصدر باسمها أو عن نفسها رخص بها لدى وزارة الصناعة وفقاً للأصول.

ويقتصر الإعفاء المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القرار على أرباح الصادرات الصناعية اللبنانية المنشأ وفقاً لشهادة المنشأ المصدقة وفقاً للأصول».

وحسب القرار، «تعتبر لبنانية المنشأ السلع التي يتم إنتاجها في أكثر من بلد عندما تتوفر فيها المعايير المنصوص عليها في المادتين 26 و27 من المرسوم رقم 4461 تاريخ 2000/12/15 (قانون الجمارك)».

أما الشركات والمؤسسات التي لا تستفيد من الإعفاء فهي التالية:

– «التي تقوم بشراء المنتجات الصناعية من الخارج بقصد إعادة تصديرها.

–التي تقوم بعمليات تجهيز البضائع غير المحلية أو تغليفها أو تعليبها لأغراض شحنها إلى الخارج.

–المؤسسات التي تقوم بعمليات تقديم الخدمات والخبرات والإستشارات والأعمال العلمية والفكرية والإدارية والفنية إلى الخارج باستثناء تصدير النظم التقنية والمعلوماتية».

وتستثنى من الإعفاء الشركات والمؤسسات التي تستثمر المواد الموجودة في باطن الأرض من مثل المياه الجوفية والمناجم والمقالع والكسارات والمرامل ومحافر التربة وشركات إنتاج الترابة والإسمنت ومشتقاتهما وشركات ومؤسسات تعبئة المياه وتصديرها».

كما تستثنى من الإعفاء، «الشركات والمؤسسات التي تستثمر الموارد البترولية في باطن الأرض أو في المياه الإقليمية أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للجمهورية اللبنانية».

ويسري الإعفاء على أرباح المكلفين المعنيين المحققة من الصادرات الصناعية اللبنانية المنشأ اعتباراً من 2014/4/22 تاريخ نشر القانون رقم 248/2014 في الجريدة الرسمية.

وأشار القرار إلى أنه «يتوجب على المؤسسة أو الشركة الصناعية التي ترغب بالاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في القانون رقم 248/2014، أن تعتمد محاسبة نظامية تظهر عمليات إنتاج و/أو تصدير البضائع الصناعية اللبنانية المنشأ ونتائجها بصورة مستقلة عن بقية عملياته التجارية، وأن تدعم قيودها المحاسبية في كافة عملياتها المعفاة وغير المعفاة بالمستندات الثبوتية».

شهيب بحث مع رئيس «الهلال الأحمر الكويتي» شراء المحاصيل الزراعية وتوزيعها على النازحين

أشاد وزير الزراعة أكرم شهيب عقب لقائه رئيس بعثة «الهلال الأحمر الكويتي» في لبنان الدكتور مساعد العنزي ومنسق عمليات الإغاثة في «الصليب الأحمر» يوسف بطرس، بدور «الكويت في دعم النازح السوري والمواطن اللبناني عبر شراء المنتجات الزراعية اللبنانية وتوزيعها على النازحين».

وأضاف: «إنّ هذه الخطوة ستبدأ مع شراء جمعية الهلال الأحمر محصول البطاطا من منطقة عكار – شمال لبنان لتوزيعها على النازحين»، لافتاً إلى أنها «تشكل تجربة أولى وبنجاحها ستعمم على مختلف المناطق والمزروعات»، معتبراً أنّ «نجاح هذا المشروع يشكل خدمة للنازح السوري وللمزارع اللبناني الذي يمر بدوره في ظروف صعبة بسبب الأحداث السورية وإقفال معابر تصدير المنتجات المحلية».

واعتبر العنزي أنّ «المشروع سينفذ بالشراكة بين الهلال الأحمر والصليب الأحمر اللبناني مع وزارة الزراعة لشراء كمية من البطاطا بقيمة 150 ألف دولار أميركي»، لافتاً إلى أنّ «شراء المحاصيل سيتم من المزارع اللبناني مباشرة بوجود ممثل عن الوزارة ليتم توزيعها خلال رمضان المبارك على النازحين السوريين».

من جهة أخرى، رعى شهيّب، ممثلاً بالمدير العام للوزارة لويس لحود، مؤتمراً نظمته نقابة المهندسين في بيروت – فرع المهندسين الزراعيين، حول «الزراعة في لبنان واقع وتحديات وآفاق» في فندق «لو رويال» – ضبيه في حضور الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة ممثلاً وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، يوسف دوغان ممثلاً وزير البيئة محمد المشنوق، أعضاء لجنة الزراعة النيابية النواب نعمة الله أبي نصر، عباس هاشم، أنطوان أبو خاطر، ومعين المرعبي، وسفراء ونقباء وخبراء متخصّصين ومهندسين زراعيين.

وبعد كلمة لرئيسة الفرع السابع في نقابة المهندسين في بيروت ميشلين وهبه، ألقى شهاب كلمة دعا فيها إلى «اتباع سياسة زراعية بعيدة كلّ البُعد عن المشكلات السياسية وسجالاتها وضرورة التوحّد في رؤية اقتصادية لتجنيب البلد خضات هو في غنى عنها».

كما شدّد شهاب على «وجوب وضع خطة زراعية للبنان من خلال التعاون والشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، تكون مدخلاً أساسياً إلى التنمية المستدامة في هذا القطاع».

وعرض لحود، من جهته، «واقع قطاع الزراعة في لبنان من خلال معطيات إحصائية أساسية في هذا القطاع»، مشيراً إلى أنّ «القطاع الزراعي يشكّل نحو 4 في المئة من الدخل الوطني ويمثل 6 في المئة من العمالة الوطنية، وقد تصل هذه النسبة في بعض المناطق الريفية إلى 25 في المئة حيث تساهم الزراعة بـ 80 في المئة من الناتج المحلي».

مهرجان طرطوس الدولي الأول للزهور: مقاومة الورد للحصار الظلامي القادم من وراء الحدود

جانب من المعرض (سانا)

انطلقت مساء الاثنين فعاليات مهرجان طرطوس الدولي الأول للزهور والزراعات المحمية وتقنيات التصدير 2015 تحت عنوان «بلدي يا لون الفرح» في حديقة الباسل في المدينة والذي يقيمه مجلس المدينة واتحاد المصدرين السوري برعاية وزارة الزراعة، ومشاركة رسميين وغير رسميين من سورية و9 دول عربية وأجنبية.

وأكد معاون وزير الزراعة عبدالكريم اللحام في كلمة التي ألقاها نيابة عن الوزير أحمد القادري خلال الافتتاح «أهمية هذا المهرجان الذي يعبر عن حيوية السوريين وإصرارهم على مواصلة العمل والعطاء ومواجهة الحرب والمؤامرة بغرس الزهور ونشر الملاحم البطولية لشعب لا يقهر وإرسال رسالة لكل العالم بأنّ الإرهاب لا يثني هذا الشعب عن المقاومة وتشغيل المنشآت العامة والخاصة وإصلاح ما خربه الإرهابيون».

وأشار اللحام إلى أنّ المهرجان «بمن يضمهم من مشاركي القطاعين العام والخاص في سورية يؤكد تكامل القطاعين كذراع أساسي للاقتصاد الوطني ويجعل المهرجان واحداً من أهم التظاهرات الاقتصادية في سورية، ولا سيما بحلته المتميزة من ألوان الطيف التي يمثلها المشاركون العرب والأجانب»، لافتاً إلى «أنّ القطاع الزراعي، رغم كل ما مرّ به من تدمير، حافظ على إنتاج جميع المحاصيل الرئيسية والاستراتيجية ولم يسجل أي حالة فقدان لأي منتج زراعي خلال فترة الحرب».

ولفت إلى «أنّ الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يحتل المرتبة الأولى في اهتمامات الحكومة، الأمر الذي يتضح من خلال سياسات الدعم الزراعي الحكومي والتوسع بمشاريع الري وتأمين الأعلاف واللقاحات البيطرية مجاناً للحصول على المنتج الجيد الملائم للتصدير وفق المقاييس العالمية».

وأكد محافظ طرطوس صفوان أبوسعدى، من جانبه، أنّ إقامة المهرجان في هذه الظروف الصعبة «دليل على مقاومة الورد للحصار الظلامي القادم من وراء الحدود ومؤشر إلى أنّ السواعد التي تزرع القمح والورد والزيتون هي الضامن والحامي للاقتصاد الوطني»، مشيراً إلى «أنّ احتضان طرطوس للمهرجان يعبر عنها كمحافظة استحقت اسم أم الشهداء واحتضنت أبناء البلد».

ولفت رئيس مجلس مدينة طرطوس المهندس علي السوريتي إلى «المكانة الزراعية للمحافظة، وخصوصاً في مجال زراعة الورد والنباتات الطبية والعطرية الذي يعول عليه الكثير»، موضحاً «أنّ المهرجان مملوء بفعاليات متنوعة تتجاوز الجانب الزراعي والاقتصادي إلى الفعاليات الثقافية والرياضية لجذب أبناء طرطوس وضيوفها».

أوضح رئيس الاتحاد العربي للمشاتل والزهور محمد الشبعاني في كلمة اللجنة المنظمة ان وجود 150 مشاركا سوريا وعربيا واجنبيا يغني المهرجان وينشر رسالة محبة وسلام وتفاؤل بالغد المشرق معبرا عن تمنياته ان تكون هذه التظاهرة انطلاقة صحية نحو تطوير زراعة وتصدير الورود.

وأشار عضو اتحاد المصدرين السوريين إياد المحمد في كلمة الاتحاد إلى «أهمية السعي إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني بالإمكانيات المتاحة وبالنهج التشاركي مع مجلس المدينة لتأكيد تعافي القطاعات الاقتصادية وقدرتها على العمل في أصعب الظروف»، موضحاً «أنّ اقامة المهرجان تمثل تحدياً حقيقياً للوضع الراهن، لا سيما من خلال لقاء المشاركين من مختلف الدول لتبادل الخبرات الزراعية وتقنيات التصدير وإبرام عقود التعاون بينهم كلّ حسب اختصاصه».

وأوضح رئيس اتحاد المزارعين الأردنيين عودة الرواشدة «أهمية هذه التظاهرة الاقتصادية التي تمثل رفضاً للاستسلام للمعوقات المرتبطة بالحرب والمؤامرة والقيود التي أفرزتها في حق سورية والدول العربية في مجالات عدة»، لافتاً إلى «أنّ وجود مشاركات عربية وأجنبية تحيي الأمل بتجدّد اللقاءات ومناسبات التعاون المثمر».

وأشار ممثل الوفد السوداني عادل رابح إلى «أنّ هذا اللقاء الذي لم يحدث منذ سنوات عديدة يشكل فرصة حقيقية لتبادل الخبرات والاضاءة على الأسعار العالمية للزهور والنباتات المتنوعة ودراستها إلى جانب الإتفاق على التوسع في مهرجانات مقبلة حيث تشمل دولاً أخرى في المستقبل».

وتضمن حفل الافتتاح فقرات فنية استعراضية للأطفال بإشراف المسرح المدرسي في مديرية التربية وفرع طلائع طرطوس.

وتتضمن الفعاليات على مدار أيام المهرجان العشرة نشاط رسم على جدران مداخل طرطوس ونشاط رسم للأطفال في الكورنيش البحري، إضافة إلى سباقي ماراثون وديباتلون ومحاضرات علمية زراعية ونشاط يومي لتنسيق الزهور التفاعلي ومسابقة مرتبطة به وأمسيات موسيقية وزجلية وعروض مسرحية وزيارات لجرحى الجيش وتكريم لذوي الشهداء والجرحى والمشاركين في المهرجان.

يرافق المهرجان فعاليات دائمة كمعرض للرسم الحي وصناعة طائرات ورقية والرسم عليها وتوزيع بذار مجانية على ذوي الشهداء من بنك البذار في اتحاد المصدرين ومعسكر نشاط كشفي للفرقة الأولى والفرقة 15 من كشاف سورية ومعرض فني دائم للفنانة تغريد بلال ومعرض لمشغولات توالف البيئة وموسيقى وسينما في الهواء الطلق، إضافة إلى أجنحة تقنيات الزراعة الحديثة ومشاغل توضيب وتجهيز منتجات.

حاضر في باريس عن الانتشار اللبناني

شرف الدين: لاجتذاب المهاجرين وإشراكهم في إعادة البناء

حاضر النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، عن «الانتشار اللبناني: حل مدني للمسارات المتطرفة»، في إحدى قاعات «أوتيل رونيسانس» في باريس، بدعوة من جمعية رجال الأعمال الفرنسيين من أصل لبناني «هالفا»، وبرعاية القائم بأعمال السفارة اللبنانية في فرنسا غدي خوري وحضوره، سفير لبنان في «يونيسكو» الدكتور خليل كرم، مطران فرنسا للموارنة مارون ناصر الجميل، ولفيف من الديبلوماسيين ورجال الأعمال ومديري فروع مصارف لبنانية عديدة ورؤساء جمعيات ومنظمات قطاعية عديدة.

ودعا شرف الدين في محاضرته عن «الإقصاء والاستبداد والخيارات القصوى»، إلى «وضع معايير معينة ومناقشتها من أجل التوصل إلى تعريف موحد للمغترب اللبناني والإعتراف به مواطناً له حقوق وعليه التزامات»، مشدّداً «على ضرورة أن يعمل الرواد والقادة والمنظمات الاغترابية والمشرع اللبناني على اجتذاب مليونين أو ثلاثة من اللبنانيين المهاجرين للإسهام في إعادة بناء لبنان لأنه قارب النجاة، ليس لفكرة لبنان وحسب، بل لفكرة قبول الاختلاف والتنوع، تعزيز التلاقي والحوار، ثم المشاركة الفاعلة في تشييد الحضارة الإنسانية».

وتطرق شرف الدين إلى جملة المخاطر «المتأتية عن التنميط والتبسيط وجهل ما يدور في عقل الآخر، وذلك رغم الحركة الكثيفة للمعلومات وتنشيط وسائل التواصل والاتصالات». ثم عرض «التباس نظرة الغرب إلى الشرق وبالعكس»، متوقفاً عند «تفاقم الضغوطات الاقتصادية والسياسية على المجاميع البشرية وما تنتجه من فوائض في طاقات الشباب». وقال: «أمام ظاهرة التكتلات العملاقة التي تضغط بثقلها وضخامتها على الدول، تنوء الأخيرة وتتفسخ سلطتها على مجتمعاتها المحلية وتضعف سيادتها بالمفهوم الكلاسيكي، ما يؤدي إلى تلاشي الإحساس بالكرامة عند مواطنيها. ولمواجهة الإحساس باليأس والكبت، تلجأ الدول والمجتمعات إلى تصدير الطاقات الفائضة إلى المجتمعات الأخرى، والتي تفشل غالباً في احتواء موجات النازحين أو المهاجرين، فيقع هؤلاء فريسة الإقصاء والتهميش»، مستشهداً بأنّ «البيئات المنتجة للمتطرفين موجودة في مدن الشرق كما الغرب».

وحول الظروف المولدة للتطرف واليأس، عرض شرف الدين مفهومه للمجتمع المدني ومفهوم المواطنية «الذي يستند إلى ركنيين أساسيين هما الهوية والحقوق، علماً أنّ هذين المكونين يتباعدان باضطراد حسبما تثبته الوقائع المعاصرة»، طارحاً «إشكالية تداول السلطة في البلاد العربية»، التي رأى فيها «معضلة عويصة في التاريخ والممارسة».

وميز شرف الدين ثلاثة ظواهر تلخص التحديات الراهنة، وهي «تفشي الصراع العنفي في الساحات الإسلامية، انهيار أنظمة الاستبداد بغياب بديل جاهز يحمل مشروعاً وبنية، وتبخر فوائض النفط من دون بوادر تنمية حقيقية. وانسداد الأفق هذا، دفع بالناس إلى المساجد بحثاً عن الخلاص والعدالة».

فرعية الأشغال: لتفعيل المجلس الوطني للسلامة المرورية

أكدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه والمكلفة متابعة تنفيذ قانون السير الجديد جلسة، «ضرورة الإسراع في تفعيل المجلس الوطني للسلامة المرورية». وقال رئيس اللجنة النائب محمد قباني بعد ترؤسه اجتماعاً للجنة في مجلس النواب: «نناشد دولة رئيس مجلس الوزراء تفعيل المجلس الوطني للسلامة المرورية والإسراع في تعيين أمين السر والتمني على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ضرورة مباشرة العمل وأيضاً من المؤسسات المركزية التي يجب أن تنشئ هي وحدة المرور في قوى الأمن الآن، ثم إنشاء شعبة لكنّ القانون ينص على انشاء وحدة مرور، وليس فقط شعبة ونطالب قوى الأمن بالإسراع في هذا الموضوع».

وأضاف: «تبين أنّ هناك نقصاً في الوزارات المعنية والأجهزة، وهذا يشمل صيانة الطرق التي يجب أن تنتهي من تزفيت الحفر وسوى ذلك من إشارات المرور العادية والضوئية، هناك أيضاً حاجة إلى تنفيذ بعض الإصلاحات على الطرق هنا وهناك».

وتابع قباني: «طلبنا من قوى الأمن الداخلي اليوم منع استخدام الهاتف الخليوي أثناء الوظيفة والتشدّد في موضوع الدراجات النارية»، آملاً أن «يطبق قانون السير عليهم بالتشدّد نفسه الذي يطبق على جميع المواطنين وفي جميع المناطق».

وختم: «في هذه المرحلة الثالثة من قانون السير توزع لائحة بالمخالفات المستثناة في الوقت الحاضر».